تشبيه بالمشتق وهو أن لا تقدم بالفعل والثاني أن الظاهر
ان بينهما تنافيا لا تقابلا فلم يعمل على التقبيل مع الفصل ضعف
عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكالم يجز العمل في
المفصول لم يجز هذا وه لان الموجب للبناء تضمن من الاستفراغ فيه
ودليل تضمنها التنبيه فلما بعد دليلها ضعف ما تضمن
والنكرة اما في المعارف فجبران لما فاتها من نفي الجنس
الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة نحو لا بد في الدار ولا عمرو
وأما في المفصول فلانه جعل تكريرها منبها على كونها
لنفي الجنس في النكرات الذي كان الدليل عليه بنا اسمها او
نصبه لان نفي الجنس هو نكرة النفي في الحقيقة نحو لا في الدار
رجل ولا امرأة ونحو قصير ولا اباجين لها باعمال
لا في المعرفة في الظاهر قيل ان اول من قاله معاوية رضي الله عنه
في قصيدة ورد عليه بعد موت علي عليه السلام ونحو قوله
لا هيثم الليلة للمطي وقوله ولا امية بالبلاد متأول بالنكرة
ولنا وبل وجهان اما ان تقدر مضاف هو مثل فلا تعرف
بالاضافة لتوغله في الابهام واما ان لحمل العلم لاشتهاره
بتلك الحلة كانه اسم جنس من موضوع لافادته ذلك
المعنى لان معنى قصير ولا اباجين لها ولا فيصل لها اذ هو
مسلم والله كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله
واله اقضاكم علي فصار اسمه علما كالجنس المفيد لمعنى
الفصل والقطع كلمط الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة
وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار متحد
يصرف فرعون وموسى لتنكيرها بالمعنى المذكور قوله
ومثل لا يحول ولا قوة الا بالله يعني اذا كررت لا مع ان
عقب كل منهما الفصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه

الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبني
اسميهما كما لو افردت كلا منهما عن صاحبتها ويجوز ان تقدر
لهما خبرا واحدا او خبران عند س وغيره. الثاني نصب
الثاني مع فتح الاول على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد
نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا يحول
ولا قوة كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه. على ما يجيء
فلا يجوز عند س ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر
لا يحول مرفوع عنده بالابتداء لان لا المفتوح اسمها لا تعمل
عمل ان في الخبر عنده فلا يحول لكل عنده مبتدا وخبر وقوة
مرفوع بلا لان لا الناصبة لا اسمها عاملة في الخبر عنده.
وفاقا لغيره. فيرفع الخبر عاملين مختلفين. ولا يجوز
عند غيره ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله. وعند غير مجوز
ان تقدر خبرا واحدا لهما لان العامل فيه عندهم اذا
لا وجدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا. والثالث
رفعه اي الثاني مع فتح الاول على ان لا زائدة كما في الوجه
الثاني الا ان العطف هاهنا على المحل كما يجيء في لا ابا لك
فعند س يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا يحول
ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدا او عند غيره
لا بد لكل واحد من خبر محذوف لئلا يجتمع المبتدا ولفظ
لا في رفع الخبر. والرابع رفعهما لانه يجوز الغاء لا النافية
لضعف عملها وبلزمها التكرار كما تقدم ويكون الاسمان
مرفوعين بالابتداء. والثانية اما زائدة كما في الوجه
الثاني والثالث واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى فعند س
وغيره هي تقدير الخبر في هذا الوجه واجدا اذ لا

Copyright © King Saud University